مصر ورياح العولمة

كتاب من تأليف: أ. د. محمود عبد الفضيل

عرض: د. مصطفى محمد العبد الله الكفري

ضمن سلسلة كتاب الهلال، صدر للدكتور محمود عبد الفضيل رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة كتاباً بعنوان: (مصر ورياح العولمة). أوضح فيه المؤلف أن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا هو "كيفية إدارة مخاطر العولمة؟" وكيف يمكن انتزاع درجات كبيرة للمناورة التاريخية، كي نستطيع رسم خرائط الملاحة المستقبلية وفق بوصلة هادية وأفق استراتيجي واضح ومدروس.

Contents

1 – فهم خريطة الواقع الراهن (الخريطة – البوصلة – الأفق): 2

2 – التوجهات المستقبلية، وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون:..... 2

3 – النتائج الأولية للتعداد الثاني عشر للسكان في مصر:..... 4

4 – أهم الظواهر والتحولات التالية في المجتمع المصري: 5

5 – قطار الخصخصة يسير بسرعات كبيرة في مصر: 6

6 – تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر: 8

7 – مصر.. والدروس المستفادة:..... 9

كتاب من تأليف: أ. د. محمود عبد الفضيل

عرض: د. مصطفى محمد العبد الله الكفري

كان الحديث في المقدمة عن (الخريطة – البوصلة – الأفق) وهي تعني فهم خريطة الواقع الراهن، الذي تتحرك في إطاره، في الأجل القصير بكل تضاريسه والبوصلة الهادية، التي تنير الطريق ويهتدي بها هؤلاء الذين يمسكون بعجلات القيادة عبر "المراحل الوسيطة" التي تصل الحاضر بالمستقبل. وأبعاد الأفق الاستراتيجي، الذي تتحرك في إطاره، إذ أن أي تحرك تكتيكي مهما كان بارعا ينتكس وتذهب ريحه سدى إن لم يسترشد برؤية مستقبلية بعيدة المدى.

1 – فهم خريطة الواقع الراهن (الخريطة – البوصلة – الأفق):

وتعد هذه الأبعاد الثلاثة (الخريطة، البوصلة، الأفق) من أهم الأزمة التي يجب أن يرتكز عليها مستقبل الاقتصاد والمجتمع. وبدونها تضطرب الرؤية وتختل الحسابات، وتضيع الموازنات والمفاضلات بين الحاضر والمستقبل.

لقد ساد المجتمع المصري وكافة المجتمعات العربية في الفترة القريبة الماضية، سلوك يتسم بالراهنية يهتم بحل القضايا الآنية في الاقتصاد والمجتمع من خلال التركيز على سلسلة من الإجراءات والسياسات الإصلاحية التي تهتم بالدرجة الأولى بمعالجة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع دون أن يحكمها بالضرورة " أفق إستراتيجي واضح حول أساليب النهوض الاقتصادي، وتحديداً الانتقال من مرحلة الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلة التطوير الاقتصادي والتنمية الشاملة. إذ لا يكفي معالجة قضايا الواقع الراهن فحسب من خلال حل سلسلة من المشكلات الآنية، مثل السيطرة على معدلات التضخم، تثبيت سعر الصرف، تخفيض حجم العجز في الموازنة، أو في ميزان المدفوعات، وبقدر أهمية وضرورة مثل هذه الإجراءات إلا أنها تظل سياسات منقوصة وقاصرة إذا لم يتم ربطها وتوظيفها في إطار استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم للنهوض والتطور الاقتصادي. ص 6

2 – التوجهات المستقبلية، وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون:

لعل الحديث والجدل الذي يدور هذه الأيام حول وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون، والموازنة بين (الوادي القديم) والوادي الجديد وما يحمله من اهتمام

بالتحديات والهواجس والرهانات المستقبلية هو بداية طيبة للخروج من إسار الراهنية الضيقة والسياسات الإصلاحية الجزئية ورغم أن هذا الجهد على المستوى الرسمي – مازال في بداياته الأولى – فانه جهد محمود بلا شك ويحتاج إلى المزيد من التطور والتعميق والترشيد حتى لا يتحدد مستقبلا بلادنا من خلال فضلات القماش المتاحة بعد تفصيل ثياب الكبار وحتى لا يصبح المستقبل بمثابة قدر محتوم نساق إليه قسرا بفعل قوانين كونية جديدة للحركة نقف إزاءها في مصاف المتفرجين لا حول لنا ولا قوة.) ص 7

(والقضية الجوهرية هنا أن هناك العديد من التوجهات المستقبلية ذات الطابع الاستراتيجي يصعب على آليات السوق وحدها الاضطلاع بها ومثال ذلك:

- نمط التحولات الأساسية في البنية الإنتاجية.
- اتجاهات التطور التكنولوجي وفي أي مجالات النشاط سوف نحقق قفزة تكنولوجية.
- توزيع الكتل العمرانية من خلال رؤية مستقبلية للتوزيع الجغرافي المتوازن للسكان.
- استراتيجية النفاذ إلى الأسواق الخارجية في ظل التنافسية المتزايدة للعديد من البلدان النامية.

تلك نماذج للقضايا الاستراتيجية الكبرى التي تحتاج لبوصلة هادية وجهد تخطيطي إرشادي هائل.. لأنها تحتاج لأسواق مستقبلية غير موجودة أصلا ولأن الأسواق الحاضرة محدودة الكفاءة في حل المشكلات المتعلقة برفاهة الأجيال القادمة، فالرؤية المستقبلية هي في جوهرها بمثابة عقد تضامن بين الأجيال المختلفة التي تتعاقب على ارض الوطن، لكيلا يستأثر جيل واحد أو جيلان برغد العيش وتدفع الأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد أعباء الاستدانة الداخلية والخارجية.. من قوت أبنائها).

مصر من (قوس الأزمة) إلى (قوس النهضة) قراءة جديدة في خريطة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مصر.

3 – النتائج الأولية للتعداد الثاني عشر للسكان في مصر:

تعد بيانات التعداد العام للسكان أخطر مسح شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر وهي تجري كل عشرة أعوام.

وبيانات التعداد تحوي منجماً ضخماً من الإحصاءات والمعلومات التي تعد بمثابة مرآة تعكس ما يحدث من تحولات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد كل عشر سنوات. لذا فان بيانات التعداد العام للسكان تعتبر أساسا لا غنى عنه لرسم السياسات المستقبلية، بالاستناد إلى خريطة دقيقة للواقع المصري الراهن تحدد مواطن القوة ومكامن الضعف والخلل.

تضمنت النتائج الأولية للتعداد الثاني عشر للسكان في مصر بيانات حول أوضاع السكان والإسكان والمنشآت كما تم حصرها في نوفمبر 1996، بما في ذلك توزيع السكان والمساكن بين الريف والمدينة وهي البيانات الشاملة المتاحة لرصد تضاريس الواقع السكاني والاقتصادي والاجتماعي كما تشكل قاعدة البيانات الأساسية لترشيد عملية صنع القرار في مصر مهما كان هامش الخطأ في هذه البيانات.

في ضوء تلك البيانات الأولية المتاحة يمكن لنا رصد أهم الظواهر والتحولات التالية في المجتمع المصري:

– بدأ توزيع السكان في مصر بين الحضر والريف يتحول مرة أخرى– ولو بنسبة ضئيلة لمصلحة الريف وفقا لما يلي:

السنة	سكان الحضر %	سكان الريف %
1986	44	56
1996	43	57

بالرغم من اختلاط حدود الريف بالمدينة في السنوات الأخيرة، حيث توجد أرياف داخل المدن كما توجد أجزاء متمدنة في المناطق الريفية. لوحظ نمواً كبيرا في حجم المناطق العشوائية وسكانها في معظم محافظات الجمهورية، حيث بلغ عدد سكان المناطق العشوائية في القاهرة والجيزة والإسكندرية حوالي 4,5 مليون نسمة

وهذا يعادل 17,6% من إجمالي سكان المناطق الحضرية، وتعد هذه النسبة مرتفعة بكل المعايير.

4 – أهم الظواهر والتحولات التالية في المجتمع المصري:

يعد توسع المناطق العشوائية ونموها من الظواهر الخطيرة في المجتمع المصري نظراً للأوضاع التي يعاني منها سكان (المناطق العشوائية حيث النقص الفادح في المرافق والظروف السكنية والمعيشة البائسة، الأمر الذي يحولها إلى أحزمة فقر تحيط بالمدينة وتكون بمثابة "براميل بارود" متفجرة إذا لم يتم معالجة عاجلة لمشاكل تلك المناطق ودمجها في الجسد الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي للبلاد. وجدير بالذكر أن أوضاع تلك المناطق مرشحة للتفاقم مع النمو السكاني وضعف فرص التعليم والتوظيف للطبقات الفقيرة، ناهيك عن المضاعفات الاجتماعية والأخلاقية والنفسية المرتبطة باكتظاظ السكان في الوحدات السكنية وارتفاع درجات الحرمان النسبي في مجتمع يزخر حولهم بمظاهر الثراء الفاحش من كل صنف ولون)

- تشير بيانات التعداد إلى أن عدد الأميين في مصر (10 سنوات فأكثر) يصل إلى نحو 40 % من إجمالي السكان وهذا يعني 17.4 مليون نسمة. كما يلاحظ تزايد في عدد حملة المؤهلات الجامعية من 1 مليون نسمة في عام 1986 إلى نمو 2.7 مليون نسمة في عام 1996 مع الإشارة إلى تراجع نوعية الخريج الجامعي.
- تراجع معدلات الزواج وتكوين الأسرة نظراً لصعوبة الحصول على سكن لائق أو على عمل منتظم يشكل أساسا للانتظام في الحياة الزوجية.
- تزايد عدد المنشآت العاملة في مصر من 1,22 مليون منشاة في عام 1986 إلى حوالي 1.8 مليون منشاة في عام 1996 كما بلغ عدد منشآت تجارة التجزئة في عام 1996 حوالي 864 ألف منشاة منها 286 ألف محل بقالة.
- هناك حوالي 25 ألف مكتب محاماة وما يزيد عن 35 ألف عيادة طبيب وحوالي 13 ألف مشفى ومستوصف خاص.

تلك هي بعض معالم الصورة كما تفصح عنها البيانات الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1996. ولعله من الواضح أن بيانات التعداد

هي بمثابة المرآة الصادقة التي تعكس تضاريس الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي على مستوى الجمهورية ومحافظاتها، بعيداً عن التخمين والهوى. فإذا أجدنا استخدام المنجم الهائل من المعلومات والبيانات التي سوف تتوافر من خلال النتائج التفصيلية للتعداد نكون قد أحسنا تقدير مواقع أقدامنا وعرفنا بدقة المسافات التي تفصلنا عن الأهداف والأحلام المستقبلية قبل أن نشرع قلاعنا ونقلع نحو الشاطئ الآخر.) ص 19

5 – قطار الخصخصة يسير بسرعات كبيرة في مصر:

(فإذا كان قطار الخصخصة يسير بسرعات كبيرة هذه الأيام في مصر وغيرها من بلدان العالم مع اختلاف الظروف والتضاريس وإذا كانت هناك ضغوط دولية ومحلية في اتجاه التسريع بعمليات خصخصة الملكية فإن هناك ضوابط أساسية لا بد لها أن تحكم عمليات الخصخصة الجارية وعلى رأسها:

1 . مراعاة اعتبارات الأمن القومي في بعض فروع النشاط ذات الطابع الاستراتيجي، وكذلك المرافق القومية الحيوية، وهذا الضابط ليس بدعة من عندنا، إذ تتذرع البلدان المتقدمة مثل فرنسا باعتبارات الأمن القومي في مجال السماح بتملك شركات أجنبية لرؤوس أموال بعض فروع النشاط الاستراتيجي التي يتم خصخصتها محليا.

2 . التدقيق في أساليب الخصخصة، ولا سيما في حالات البيع لمستثمر رئيسي أو استراتيجي من خلال آليات وإجراءات تضمن الشفافية، وتوسيع قاعدة الملكية لراس المال الوطني والأهلي.

3 . وضع نظم وقواعد صارمة للتصرف في عائدات الخصخصة، إذ أن تلك العوائد هي حصيلة أصول مملوكة للشعب، ويجب أن تخضع لمحاسبة ومراقبة المجتمع المدني وهيئاته التشريعية والنقابية.

4 . تحديد الأصول الاستراتيجية غير القابلة للخصخصة تحت أي ظرف كان (قناة السويس نموذجا في حالة مصر).

وفي أحوال كثيرة نجد أن اعتبارات الكفاءة تقتضي خصخصة الإدارة وليس بالضرورة خصخصة الملكية إذ أن إشكالية العام والخاص هي طرح شكلي لا ينفذ

إلى جوهر المشكلة لأن كلا من العام والخاص يفسد وتضعف كفاءته في ظل بيئة راكدة ومتخلفة وغير محفزة للنمو والتنمية.) ص 22 – 23

(ولذا فانه في مجال خصخصة البنوك وشركات التامين وفتح الباب أمام المساهمات الأجنبية، لا بد من وضع ضوابط موضوعية، وواضحة، وان تكون هناك شفافية كاملة في التعامل مع هذا الموضوع، دون الارتكان إلى التصريحات والتطمينات التي يطلقها هذا المسئول أو ذلك. إذ لا بد من آليات وضمانات حقيقية تتسم بالوضوح والحسم لكي يطمئن الجميع حاكما ومحكومين، إن هناك قدرا كبيرا من حسن التقدير وإعداد العدة لاستقبال وحسن إدارة كل جرعة من جرعات الخصخصة، وخاصة عند فتح الباب أمام ملكية الأجانب في قطاعات استراتيجية مهمة مثل البنوك، شركات التامين، شركات السمسرة، والخدمات المالية، إذ أن القطاع المالي بطبيعته قطاع حساس للتقلبات في المزاج الاستثماري وللشائعات والمضاربات المالية، على نحو ما شهدناه في بلدان جنوب شرق آسيا.)

اقتصادات الفقاعات – بدأ يزدهر في دوائر رجال الأعمال في مصر خلال السنوات الأخيرة مفهوم مستجد التنمية العقارية، حيث انتقل العديد من رجال الأعمال من أنشطة الاستثمار الصناعي إلى مجالات الاستثمار في العقارات لأسباب عديدة منها: الربح الأوفر، العائد الأسرع، المخاطر الأقل. وهذا يعني التحول من قطاعات ذات منتجات قابلة للاتجار دوليا إلى قطاعات منتجة لسلع وخدمات غير قابلة للاتجار دوليا وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاستثمار العقاري في مصر قد يصل إلى نحو 15 مليار سنويا وهذا يعكس ذهنية الولع بالمضاربة.

(خلاصة القول هنا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة هي بالضرورة تنمية عرجاء تسير على ساق واحدة. بينما التنمية الصحيحة هي تلك التي تسير على ساقين تقوي النسيج الاجتماعي وتساعد على تماسكه وليس على تفككه حتى لا تصبح مصر مصرين، واقتصادنا اقتصادين وتزداد المسافة بينها كل يوم تلك هي المعادلة الصعبة التي تحتاج إلى حل تتضافر فيه جهود الدولة والقطاع الخاص وحتى يكون الوطن محلا لسعادة الجميع.) ص 49

أن توفير حق العمل وسبل العيش الكريم هي مسؤولية المجتمع بكامله، أي مسؤولية الدولة والقطاع العام والخاص والجمعيات الأهلية.. إذ لن يستقيم حال المجتمع إذا كان البعض يتضور جوعاً ويجد مستقبله مظلماً وسبل الترقي مغلقة أمامه، بينما الآخرون يعانون من التخمة وينعمون بكل أسباب الرفاهية ويجدون كل السبل المشروعة وغير المشروعة مفتوحة أمامهم بلا حساب.

6 – تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أهمية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وذلك باعتبارها وسيلة لسد الفجوة بين حجم الادخار القومي وحجم الاستثمار المنشود في الاقتصاد الوطني وغالبا ما تساق الحجة بأن رفع معدل النمو السنوي للدخل القومي "الناتج المحلي الإجمالي" إلى مستويات مرتفعة تتراوح ما بين 8 و7 % يتطلب معدلاً للاستثمار في حدود 30 % سنوياً بينما تدفق الادخار لا يتجاوز 20 % سنوياً ويتطلب ذلك سد قصور المدخرات القومية والمحلية من خلال تدفق راس المال الأجنبي المباشر.

بالتأكيد هناك دور يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي تلك الاستثمارات التي تتجسد في شكل استثمارات عينية أو تكنولوجية ثابتة على ارض الوطن، وتولد بالتبعية آثارا إنمائية من المفترض ألا يتسرب معظمها إلى خارج الدموية للاقتصاد المصري. ويختلف هذا النوع من الاستثمار اختلافا جذريا عن الاستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية من خلال عمليات البورصة. إذ أن تلك الأموال التي تجيء في شكل تدفقات مالية قصيرة الأجل تندرج تحت ما يسمى في الكتابات الاقتصادية المالية الأموال الساخنة(Hot Money)، سريعة الكر والفر، ويلاحظ المتابع لعمليات بورصة الأوراق المالية الوليدة في مصر، إن عمليات شراء الأوراق المالية بواسطة الأجانب تصل في المتوسط إلى ما لا يقل عن 30 % من جملة المعاملات الشهرية بينما يظل رصيد الحيازة النهائية للأوراق المالية المملوكة للأجانب في حدود 6 % وهذا يدل على ارتفاع معدل دوران الأوراق المالية التي يتعامل فيها الأجانب وغلبة طابع المضاربة على تلك العمليات. ص 75 – 76

7 – مصر.. والدروس المستفادة:

مازال الاقتصاد المصري يسعى إلى الانتقال من مرحلة الإصلاح الاقتصادي إلى النمو والتنمية. وبالتالي فإن الرهان الحقيقي هو في تحقيق توازن دقيق بين نمو الاقتصاد العيني، من ناحية، والتوسع في القطاع المالي (أسواق المال والخدمات المالية) من ناحية أخرى.

ويقتضي ذلك الاستمرار في السياسة الحذرة التي ينتجها البنك المركزي المصري في مجال السيطرة على حجم التوسع في الائتمان المصرفي ونمط توزيع محفظة القروض ومراقبة تحركات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل التي تدخل سوق المال المصرية. وكذا تطور مديونيات القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية مما يحافظ على انضباط القطاع المالي وسلامة مؤشراته.

إذ أن نقطة الضعف في الوضع الاقتصادي الراهن والمستقبلي هي اتساع "فجوة الميزان التجاري" بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، تلك الفجوة التي تصل إلى نحو 9 مليارات دولار في العام الواحد. وإذا كنا نتمتع بفترة سماح محدودة خلال السنوات القادمة، من خلال تمويل هذا العجز بواسطة الصادرات غير المنظورة مثل دخل قناة السويس والدخل السياحي وتحويلات المصريين العاملين في الخارج وتدفق المعونات الأجنبية، فإن هذه المصادر متقلبة واتجاهها نزولي في المستقبل وبالتالي، فما لم يتم تقليص "فجوة الميزان التجاري" بتحقيق طفرة حقيقية في الصادرات السلعية "غير البترولية" من خلال تحسين بنية وجدة الإنتاج، فإن مشكلة عجز الميزان التجاري قد تشكل مصدر تهديد للاقتصادي الوطني، من خلال الضغط على سعر صرف العملة الوطنية وعلى احتياطيات النقد الأجنبي لدى السلطات النقدية، في ظل سياسات التحرير التجاري والمالي التي نسير عليها.

التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد المصري هو في تقوية بنية الاقتصاد العيني من حيث تطوير هياكل الإنتاج، وتوجيهها نحو الصناعات والخدمات الحديثة عالية التقنية، والتوسع في الطاقة التصديرية للاقتصاد الوطني، والتوزيع الرشيد للمدخرات والاستثمارات بين القطاعات ذات العائد الإنمائي الكبير، وبعيدا عن القطاعات التي تقوم على المضاربة والربح السريع.

خلاصة القول هنا. أننا إذا لم نعمل جدياً خلال الأعوام القادمة على تحسين أوضاع الاقتصاد العيني زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحسين كفاءة توزيع الاستثمارات، ورفع الطاقة التصديرية، وتحسين رصيد وهيكل رأى المال البشري. فإننا قد نشهد أزمة اقتصادية شديدة؟

إسهامات كثيرة للدكتور محمود عبد الفضيل في الفكر العربي المعاصر وبخاصة في الفكر الاقتصادي العربي. يأتي هذا الكتاب ليرفد الفكر الاقتصادي في الوطن العربي بنظرات جديدة متطورة حول العولمة وكيفية مواجهتها في مصر والوطن العربي والدول النامية.

عرض وتقديم: الأستاذ الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق